A SILK ROUTES PARTNERSHIP FOR MIGRATION

BUDAPEST PROCESS

واقع إعادة الإدماج: تحديات وتجارب ما بعد العودة في بلدان مختلفة

المنتج المعرفي لعملية بودابست

ملاحظة

هذا المنشور هو نسخة مختصرة من المنتج المعرفي الخاص بعملية بودابست بعنوان «إعادة الإدماج عملية معقدة: الأطر والنتائج في منطقة طرق الحرير».

Funded by

Chair Co-Chair Co-funded by

Migrationsverket Swedish Migration Agency

Norwegian Ministry of Justice and Public Security

Schweizerische Eidgenossenschaft Confédération suisse Confederazione Svizzera Confederaziun svizra Swiss Confederation

Australian Government Department of Home Affairs

Secretariat

ICMPD International Centre for Migration Policy Development

اقتراح للاستشهاد بهذا العمل: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2026). "واقع إعادة الإدماج: تحديات وتجارب ما بعد العودة في بلدان مختلفة"، جزء من سلسلة المنتجات المعرفية لعملية بودابست "إعادة الإدماج عملية معقدة".

نبذة عن عملية بودابست: عملية بودابست حوار إقليمي حول الهجرة يهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الهجرة والتنقل. تلتزم عملية بودابست، كجزء من أهدافها، بتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة على طول مسارات الهجرة، مع التركيز بشكل خاص على منطقة طرق الحرير.

ملاحظة: أُنجز هذا العمل في أيار/مايو 2026. وقد أُعدّ ونُشر بفضل تمويل تلقته أمانة عملية بودابست من وكالة الهجرة السويدية في عام 2025. إنّ الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا البحث هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لبلدان عملية بودابست والمنظمات الشريكة، بما في ذلك الجهات المانحة.

فهرس المحتويات

المقدّمة 4

إعادة الإدماج في سوق العمل 5

العلاقات مع المؤسسات وآليات الإحالة 8

الأبعاد الاجتماعية والنفسية الاجتماعية 10

التحديات المرتبطة بتقديم الخدمات وقدرات الدول 12

الأفكار الرئيسية 13

المقدّمة

ما هو حال الشخص الذي يعود إلى وطنه بعد سنوات قضاها في الخارج، وفي جيبه، غالباً، القليل من المال، من دون أي شهادة تعترف رسمياً بالمهارات التي اكتسبها، وضمن مجتمع قد يعتبر عودته نوعاً من الإخفاق؟ تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن هذا السؤال بالاعتماد على العمل الميداني، وعلى مجموعة واسعة من وثائق المشاريع، والتقييمات، وورقات السياسات، وشهادات العائدين من بنغلاديش والعراق وباكستان.

إعادة الإدماج مصطلحٌ يتكرر ذكره في وثائق سياسات الهجرة، ويتم التعامل معه كعملية لها بداية ونهاية. في بعض الأحيان، يُنظر إليه عملياً كإجراء روتيني يُنجز بمجرد حصول العائد على منحة صغيرة أو حضوره دورة تدريبية. لكنّ هذه الورقة البحثية تتحدّى هذا الإطار القائم، فتتبنى المفاهيم التي تنظر إلى إعادة الإدماج كعملية متعددة الأبعاد، تتجاوز حدود المساعدة قصيرة الأجل، وتتطلب تنسيقاً مستداماً بين الجهات الفاعلة وتدخلات على المستويات الفردية والمجتمعية والهيكلية. ويشدّد هذا التوجيه نفسه على ضرورة اعتماد عملية إعادة الإدماج المستدامة على "شراكات متينة" وسياسات وممارسات منسّقة، وهو ما يُمثل تحديداً نقطة ضعف العديد من الأنظمة.[1] فعملياً، لا تُصمَّم المساعدات التي تُركّز بشكل ضيق على الأفراد بحيث تخلّف آثاراً على المستوى المجتمعي أو الهيكلي، مما يحدّ من استدامتها ويجعل النتائج غير متكافئة بين المناطق والفئات.[2] وإعادة الإدماج، كما يتضح من الأدلة المستمدّة من البلدان الثلاثة التي تم تحليلها في هذه الورقة (بنغلاديش والعراق وباكستان)، ليست خطية ولا يمكن التنبؤ بها: فهي تتأثّر بأداء أسواق العمل المحلية، وتشتّت الدعم المؤسسي، والضغوط الإنسانية العميقة المتمثلة في الوصم الاجتماعي، وتوقعات الأسر، والديون، وضرورة استعادة الكرامة بعد رحلة لم تجرِ كما كان متوقّعاً.

صيغ هذا البحث برعاية الفريق العامل المواضيعي المعني بالعودة وإعادة الإدماج ضمن عملية بودابست، وهو نتاج مباشر لاستنتاجات اجتماع الفريق العامل المواضيعي[3] وورشة عمل بشأن هجرة العودة [4] اللذين نُظّما في 2025. وفي هذا الإطار، يهدف البحث إلى التعمق في فهم التحديات المحيطة بإعادة الإدماج المستدامة، وتحديد نُهجٍ عملية لتحقيق نتائج أكثر إيجابية في هذا المجال.

أُعدّ هذا التحليل، بعنوان "واقع إعادة الإدماج: تحديات وتجارب ما بعد العودة في بلدان مختلفة"، في الأصل، بحيث يكون جزءاً من منتج معرفي أوسع بعنوان: **"**إعادة الإدماج عملية معقدة: الأطر والنتائج في منطقة طرق الحرير**"**، وهي دراسة صيغت في إطار عملية بودابست وفريقها العامل المواضيعي المعني بالعودة وإعادة الإدماج. يتضمّن هذا التقرير الأوسع مسحاً لواقع المؤسسات في بنغلاديش والعراق وباكستان، متتبّعاً أطر السياسات، ويدرس كيفية تعريف إعادة الإدماج وتطبيقها عملياً. جدير بالذكر أنّ معظم الثغرات التي تظهر في البلدان الثلاثة مذكورة بشكل مباشر في نداء العمل الخاص بعملية بودابست لفترة 2025-2030[5]، المرفق بالإعلان الوزاري لعام 2024[6]، الذي يُعطي الأولوية لتعزيز آليات الدعم والإحالة في الخطوط الأمامية، وإنشاء قواعد بيانات، وإدماج العائدين في برامج التنمية المحلية. ويُمثّل هذا الفصل الأساس التحليلي في هذا المنتج المعرفي الأوسع: فهو نقطة التقاء التحليل الهيكلي بالتجربة المعيشية، حيث تتبلور أنماط عدم المساواة المتكررة والهشاشة النظامية لتُشكل تلك التحديات الملموسة التي يواجهها العائدون لدى عودتهم. ومن هنا، يستكشف هذا الفصل أربعة أبعاد تُسلّط الضوء على واقع إعادة الإدماج والتحديات والتجارب بعد العودة، وتُشكّل هيكل الأقسام الرئيسية اللاحقة، هي: إعادة الإدماج في سوق العمل، العلاقات المؤسسية وآليات الإحالة، الأبعاد الاجتماعية والنفسية، وتوفير الخدمات وقدرات الدولة. تُشكل هذه الأبعاد مجتمعةً صورةً لعملية معقدة جوهرياً، لا نتيجةً لأي إخفاق فردي، بل لأن الأنظمة المصممة لدعم العائدين نادراً ما يتم تعديلها لتلبية احتياجاتهم الفعلية. فإعادة الإدماج هي، في المقام الأول، عملية وليست مشروعاً.

إعادة الإدماج في سوق العمل

بالنسبة لمعظم العائدين، تمثل سوق العمل التحدي الأول والأكثر إلحاحاً بعد عودتهم، إذ يُعدّ تأمين دخل ثابت العاملَ الحاسم الذي يساعدهم على سداد الديون (المتراكمة خلال رحلة الهجرة)، ودعم الأسرة، واستعادة الكرامة. وفي بنغلاديش والعراق وباكستان، يواجه العائدون مجموعةً من العوائق الهيكلية والاجتماعية المتكررة التي تُؤثر على إعادة اندماجهم في سوق العمل. فتُسلط خمسة أبعاد مشتركة الضوء على كيفية تعامل المهاجرين العائدين مع العمل وسبل العيش والتعافي الاجتماعي والاقتصادي بعد عودتهم. ومن هنا، تُعدّ إعادة الادماج في سوق العمل بالغة الأهمية للعائدين من أجل الحفاظ على مكاسبهم الاجتماعية والاقتصادية التي حققوها من خلال الهجرة، بل وتوسيعها، لا سيما بالنسبة للعائدين من بلدان الخليج.[7] ومع ذلك، كما هو موضح في الأبعاد أدناه، من الملاحظ أن إعادة الادماج لا تصطدم برغبة العائدين أو قدرتهم، بل بالقيود الهيكلية والاجتماعية العميقة للأنظمة الاقتصادية التي يعودون إليها.

البطالة والطابع غير النظامي والاتكال على الشبكات

- **هناك تصوّر بأنّ المحسوبيات والقطاع غير النظامي تهيمن على فرص الحصول على الوظائف، مما يعني أنّ إعادة الادماج تعتمد على العلاقات العائلية أو السياسية.**

يتأثر الادماج في سوق العمل في البلدان الثلاثة بعوامل هيكلية، منها **ارتفاع معدلات البطالة، والعمل غير النظامي**، ونقص منصات مواءمة الوظائف مع الطلب، فضلاً عن عوامل شخصية واجتماعية، كالوصم، والاعتماد على العلاقات الشخصية، أو عدم تطابق المهارات مع طلبات سوق العمل.[8] وبشكل عام، يعاني العديد من العائدين من البطالة أو من أوضاع عمل غير مستقرة عند عودتهم. ومردّ ذلك إلى عدد من التحديات، منها الاعتماد على المحسوبيات في الحصول على وظيفة. ولا يزال التوظيف في القطاع النظامي ضعيفاً، كما أنّ حصول العائدين على الوظائف يعتمد على علاقاتهم أكثر من اعتماده على مؤهلاتهم. كما أنّ الوظائف غالباً ما تكون في القطاع غير النظامي، وينالها العائدون بوساطة أفراد العائلة أو المجتمع المحلي بدلاً من أنظمة التوظيف المفتوحة. ففي العراق، تُعرف هذه الدينامية بالواسطة، وتتمثل بالاعتماد على القرابة أو العلاقات السياسية. كما شهدت سوق العمل منافسةً شديدةً من العمال الأجانب، فضلاً عن النازحين داخلياً واللاجئين السوريين، لا سيما في إقليم كردستان العراق، مما ساهم في انخفاض الأجور.

> **"نحن في بلد لا تُجدي فيه الشهادات والتعليم نفعاً، بل وحدها الواسطة والعلاقات الشخصية تنفع. أعرف أشخاصاً أميين يشغلون أفضل المناصب ويتقاضون رواتب مجزية لمجرد امتلاكهم معارف وعلاقات. هذا الظلم هو السبب الرئيسي لهجرة الناس من البلاد."**
>
> **- امرأة عائدة، السليمانية**

عدم مواءمة المهارات مع الطلب ونقص المؤهلات

- **يُعتبر عدم مواءمة المهارات مع طلب سوق العمل مشكلة مستمرة: فالسوق المحلية إما لا تعترف بالمهارات التي يكتسبها العائدون في الخارج أو تسجّل طلباً ضئيلاً عليها في أغلب الأحيان.**

غالباً ما يعتمد الأشخاص غير الحاصلين على مؤهلات رسمية على العلاقات الشخصية للحصول على وظائف أفضل، بينما يُعاني العائدون للحصول حتى على وظائف أساسية. وفي البلدان الثلاثة، برز عدم المواءمة بين المهارات وطلب سوق العمل كمشكلة متكررة، لا سيما سوء المواءمة بين المهارات المكتسبة في الخارج وتلك المعترف بها أو المطلوبة محلياً. فقد وصف العديد من

العائدين كيف تمسي شهاداتهم المكتسبة من أوروبا أو الخليج بلا قيمة محلية تُذكر، زد على أنّ أصحاب العمل نادراً ما يقيّمون المهارات بشكل رسمي.[9] وفي هذا الإطار، يُمكن لمراكز موارد العمل وهجرة العمال المساعدة في معالجة هذه الفجوة المتعلقة بالاعتراف بالمهارات من خلال آليات الإحالة. فعلى سبيل المثال، في باكستان، تُحيل هذه المراكز الأفراد إلى مؤسسات توفير المهارات ومراكز اختبار الحرف، فضلاً عن مؤسسات التدريب المهني. فإذا لم يكتسب العائدون هذا الاعتراف، سيكون من الصعب تحويل تجربتهم في الهجرة إلى وظيفة مستقرة، مما يضعف قدرتهم على نقل ما اكتسبوه في الخارج والبناء عليه. وقد لوحظ أنه، في بعض الحالات، أجبرتهم الحاجة المُلحة للبقاء والاستمرارية وإعالة أسرهم على قبول وظائف خارج مجال عملهم. كما كان نقص المؤهلات، بالنسبة للعديد من العائدين الآخرين، هو العائق أمام إعادة اندماجهم في سوق العمل.

> **"درست حتى الصف السادس فقط... كثيرون لا يرغبون في توظيفي."**
>
> **- أحد المشاركين في مشروع RAISE، بنغلاديش**

ريادة الأعمال والوصول إلى رأس المال

- **إنّ التطلعات إلى تأسيس أعمال تجارية مرتفعة بين العائدين، حيث يفضل العديد منهم بدء مشاريع صغيرة، إلا أنهم يفتقرون إلى رأس المال ويواجهون عوائق مالية.**

غالباً ما يبرز العمل الحر كحلّ بديل لا كخيار مفضل، فيلجأ إليه العائد استجابةً للعوائق التي تحول دون حصوله على وظيفة رسمية، ونظراً لحاجته إلى دخل سريع عند العودة. ويطمح العائدون عادةً إلى تأسيس مشاريع صغيرة كوسيلة لاستعادة قدرتهم على اتخاذ القرارات بعد عودتهم، إلا أن هذا الطموح غالباً ما يصطدم بمحدودية التمويل. وينبع هذا الطموح، بالنسبة للكثيرين، من ممارسات الشركات غير العادلة التي تدفع رواتب وعمولات زهيدة، وتفرض ساعات عمل طويلة. ومع أنّ إمكانية الحصول على رأس المال والقروض وأي برامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة متوفرة في السياقات الثلاثة كلها، فالحصول عليها محدود أو صعب بسبب الإجراءات البيروقراطية، والشروط التي لا يستطيع معظم العائدين تلبيتها. لذا، يبقى هذا الطموح لإعادة التأسيس من خلال الأعمال التجارية، في كثير من الأحيان، مجرد تطلعات صعبة المنال.[10] وتلعب مراكز موارد العمل وهجرة العمال، حيثما تكون فاعلة، دوراً في تضييق هذه الفجوة، لا من خلال توفير رأس المال مباشرةً، بل عبر إحالة العائدين إلى برامج القروض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتاحة، وخدمات دعم مشاريع الأعمال، وتقديم الاستشارات اللازمة لهم.

> **"يُبدي العائدون اهتماماً كبيراً بخدمات القروض، لأنهم يرغبون في إنشاء مشاريع صغيرة، مثل الخياطة، والزراعة المنزلية، وتجارة البقالة، وتربية الماشية والدواجن."**
>
> **- مشارك في برنامج RAISE، بنغلاديش**

> **"الوظائف مرتبطة بالشهادات، وهذا لا ينطبق على حالتنا. لذا، الخيار الوحيد المتبقي هو تأمين المال لفتح مشروع تجاري. لقد تقدمت بطلب للحصول على إعانة نفقة منذ طلاقي، لكنني أنتظر منذ عام بدون جدوى."**
>
> **- عائدة، بغداد**

الديون والضغوطات المالية

- **نتيجة أعباء الديون الناجمة عن رحلات الهجرة أو تعذّر إيجاد فرص العمل في الخارج، تزداد الحاجة إلى إيجاد دخل سريع، مما يُجبر العائدين في كثير من الأحيان على شغل وظائف متدنية الجودة.**

تلقي تكاليف رحلة الهجرة بأعباء مالية كبيرة على العائدين. فيُعطي العديد من المهاجرين العائدين، في البلدان الثلاثة، الأولوية لسداد الديون على الاستثمار أو التدريب. وغالباً ما تدفع هذه الحاجة المُلحة الناس إلى قبول وظائف غير مستقرة أو مؤقتة لتوفير دخل ثابت لعائلاتهم. في المقابل، يعود آخرون إلى ديارهم بعد أن كانوا قد باعوا كل ما يملكونه من أجل الهجرة، فلا يتبقى لديهم شيء، مما يُضطرهم للعيش مع أهلهم أو أقاربهم. كما يُساهم عبء الديون الناتج عن رحلات الهجرة أو عدم إيجاد فرصة عمل في الخارج في تأخير عملية إعادة اندماجهم، بل ويدفع البعض الآخر إلى التفكير في الهجرة مرة أخرى.

الحواجز الجندرية والوصم

- **لا تزال الحواجز الجندرية شائكة، حيث تواجه النساء العائدات، وخاصة في بنغلاديش، الوصم وخيارات أقل في سوق العمل.**

تواجه المرأة تحدياتٍ فريدة من نوعها لدى عودتها. فلا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل من بين الأدنى عالمياً، إذ تقل عن 20% في العراق وباكستان، و13% في بنغلاديش، كما أن التوقعات الاجتماعية تحدّ من فرص حصولها على عمل لائق. وتواجه العديد من العائدات وصمة عار مرتبطة بالهجرة نفسها، لا سيما العائدات اللواتي عملن في قطاع العمل المنزلي أو الرعاية، ونادراً ما تُصمَّم فرص اكتساب المهارات أو الحصول على الائتمان أو ريادة الأعمال بما يتناسب مع احتياجاتهنّ.

العلاقات مع المؤسسات وآليات الإحالة

يُعدّ التواصل مع المؤسسات بالغ الأهمية في تجربة إعادة إدماج العائدين، لا سيما لفهم أي الجهات يجب التواصل معها ولماذا. فيسعى العائدون إلى الحصول على دعم من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء للوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات، بدءاً من فرص العمل والتدريب المهني، ووصولاً إلى الدعم المالي لإعادة بناء حياتهم. وتكشف تجارب العائدين مع المؤسسات، في السياقات الثلاثة، عن نمط مشترك: فبدلاً من التواصل مع نظام متكامل، يسلكون مسارات متفرقة لطلب المساعدات، تتفاوت فيها المعلومات ومعايير الأهلية والمتابعة بشكل كبير. وتوضّح أربعة محاور مؤسسية هذه الحقائق، مبيّنةً أن التفاعلات المؤسسية لا تزال متفرقة وعابرة وغير منهجية. فيلجأ معظم العائدين إلى المؤسسات للحصول على مساعدات نقدية أو تدريب فوري، لا ضمن إطار برنامج طويل الأمد لإعادة الإدماج.[11] ومع ذلك، تدرك الحكومات لهذه الثغرات، وقد بدأت في تعزيز التنسيق وتبادل البيانات من خلال أدوات الإحالة الرقمية وبرامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص المُعترف بها في خارطة طريق عملية بودابست للعودة وإعادة الإدماج.[12]

النقص في التوعية والمعلومات

- **النقص في التوعية والمعلومات: يجهل معظم العائدين وجود البرامج الرسمية، ويعتمد التواصل معهم بشكل كبير على الشبكات غير الرسمية.**

لا يزال معظم العائدين يجهلون عن برامج إعادة الإدماج الرسمية. ففي البلدان الثلاثة جميعها، يعتمد التواصل معهم على الشبكات الشخصية أو المجتمعية بدلاً من التواصل على مستوى المؤسسات نفسها.[13] ففي بنغلاديش، أظهرت الدراسات الاستقصائية التي أُجريت ضمن إطار مشروع "RAISE"[14] أن المعلومات المتناقلة شفهياً بين المهاجرين هي المصدر الرئيسي للاستعلام عن البرامج. بالفعل، يفتقر العديد من العائدين في السياقات الثلاثة إلى المعلومات أو الوعي بالخدمات والبرامج المُقدمة لهم، مما يزيد من تعقيد عملية إعادة إدماجهم. ويعكس هذا النقص في الوعي محدودية التواصل مع المؤسسات وعدم وضوح البرامج الرسمية، وليس غياب الخدمات بحد ذاتها. إلى جانب ذلك، لا يخفى على أحد أنّ هذه الجهود الضعيفة وغير الواضحة للقنوات الحكومية والمنظمات في جميع برامج إعادة الإدماج توحي بأن "لا شيء متوفّر"، مما يُعزز الاعتماد على المصادر غير الرسمية والشبكات الشخصية. من الأمثلة على ذلك في العراق آلية الإحالة الوطنية التي تُعد خطوة هامة نحو تنظيم خدمات الدعم للعائدين. فعلى الرغم من اعتبارها إطار عمل رئيسياً لدعم العائدين، كان المستفيدون يجهلون، في أغلب الأحيان، وجودها، ومن المرجح أن العديد من العائدين المسجلين لدى مكاتب المحافظات المحلية قد تسجّلوا في آلية الإحالة الوطنية من دون علمهم بذلك. ومن الاستجابات العملية لهذه الفجوة إنشاء شبكة مراكز موارد العمل وهجرة العمال. ففي العراق، تُظهر هذه المراكز في بغداد وأربيل والسليمانية أنها تتمتع بإمكانات كبيرة تخوّلها الوصول إلى العائدين والمهاجرين المحتملين من خلال جهود التوعية والتواصل المجتمعي المستمر. أما في باكستان، فتتولى مكاتب الاستقبال في المطارات التي تديرها مراكز موارد العمل وهجرة العمال سد فجوة المعلومات عند الوصول، من خلال استقبال العائدين وتزويدهم بالمعلومات عن الخدمات المتاحة، ومسارات الإحالة، والمساعدة في إعادة إدماجهم عند دخولهم البلاد. ويوفر التعاون بين المستشارين في مراكز موارد العمل وهجرة العمال في البلدان التي يعود إليها المهاجرون من جهة، ومستشاري العودة في البلدان الأوروبية من جهة أخرى، سبيلاً مهماً آخر ينبغي التعمق فيه، لا سيما لتعزيز تبادل المعلومات وتأمين الدعم المستمر ومسارات الإحالة خلال عملية العودة وإعادة الإدماج. زد على أنّ مراكز موارد العمل وهجرة العمال، باعتبارها عنصراً أساسياً في أنظمة إعادة الإدماج في العراق وباكستان، تؤيّد اعتماد نهج طويل الأجل، فتتابع الحالات بعد مرحلة الإحالة الأولية وتحافظ على التواصل المستمر مع العائدين طوال عملية إعادة الإدماج.

> **"رأيتُ على إنستغرام منشوراً يقول إنه إذا كنتَ من العائدين من أوروبا، فيمكنك ملء هذا النموذج، ففعلت ذلك. ثم اتصلوا بي من المحافظة، فذهبتُ وسجلتُ بياناتي، وبعد ذلك اتصل بي روانغا".**
>
> **- عائد، السليمانية**

الحواجز البيروقراطية والمتابعة المحدودة

- **لا تزال العوائق البيروقراطية قائمة: فهناك شروط مثل ضرورة وجود كفيل، وإجراءات ورقية مفرطة، أو تأخيرات طويلة وعدم متابعة.**

غالباً ما تُثني الشروط الإدارية عن المشاركة. فقد واجه العديد من العائدين صعوبة في الوصول إلى برامج التدريب أو خدمات التوظيف في جميع البلدان، بسبب العقبات البيروقراطية والتأخيرات الطويلة وانعدام المتابعة، مما أدى إلى شعورهم بالإحباط وعدم استقرارهم مالياً. وقد حاولوا، لدى عودتهم، التواصل مع منظمات حكومية وغير حكومية للحصول على مساعدة مالية، ولكنهم في كثير من الأحيان فشلوا في ذلك. فعلى سبيل المثال، في العراق، لا بدّ من تأمين كفيل كشرط من شروط الحصول على قرض، وهو أمر يصعب على الكثيرين تحقيقه، خاصةً أولئك الذين انقطعوا عن مجتمعهم المحلي بعد سنوات طويلة من العيش في الخارج. وهذا يدفع العائدين إلى الاعتماد على شبكات العائلة والأصدقاء للحصول على المساعدة المالية أو البحث عن فرص معيشية بديلة. كما يعاني العديد من العائدين الآخرين في السياقات الثلاثة من انعدام المتابعة عند التواصل مع المؤسسات للحصول على الدعم. وتساهم هذه العوائق البيروقراطية، إلى جانب طول مدة الإجراءات وانعدام المتابعة، في ترسيخ هذا التصور بأن التعامل مع المؤسسات له قيمة ونتائج محدودة، مما يدفعهم إلى التركيز على معارفهم الشخصيين بدلاً من ذلك.

تشتت المسؤوليات وضعف التنسيق

- **التشتت وانعدام التنسيق بين الوزارات والمنظمات غير الحكومية، مما يعني أن العائدين يواجهون نظام دعم قائماً على الحظ.**

يتوزع الدعم في مجال إعادة الإدماج عادةً بين وزارات ومنظمات معونة متعددة، ويواجه العائدون نظام مساعدة قائماً على الحظ، إذ تعتمد الخدمات بدرجة أقل على الاحتياجات وبدرجة أكبر على المشروع أو الجهة المسؤولة عن هذا المجال. ويتجلى هذا التشتت في وجود مجالس وطنية للرعاية الاجتماعية، ومراكز ممولة من الجهات المانحة، ومنظمات غير حكومية محلية تعمل كلها من دون أدوات مشتركة لإدارة الحالات. وحتى عندما تكون آليات الإحالة موجودة نظرياً، فهي لا تزال في مراحلها الأولى، وغير مدمجة بشكل رسمي بعد في عملية تقديم الخدمات العامة، ولذلك غالباً ما يجهل العائدون وجودها. حتى داخل البلد الواحد، كما هو الحال في العراق مثلاً، يبقى التنسيق بين آلية الإحالة الوطنية في العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق محدوداً. كما أن اعتماد آلية الإحالة الوطنية على مراكز موارد العمل وهجرة العمال، والدعم الذي تقدمه هذه الأخيرة محدود أيضاً، ويحتاج إلى مزيد من التحسين لكي يعود بالمنفعة على العائدين. إضافةً إلى ذلك، يحصل العائدون على القسم الأكبر من الدعم في مجال إعادة الإدماج من خلال مشاريع محدّدة وممولة خارجياً، مع محدودية تكاملها ضمن إطار وطني متماسك. وتتداخل العديد من هذه المشاريع، في الأوقات كافة تقريباً، من حيث أنواع البرامج أو الخدمات التي تقدمها، إذ تركز على مجالات محددة من إعادة الإدماج، متجاهلةً الصورة الأوسع والتحديات التي يواجهها العائدون. وفي هذا الإطار، من شأن اعتماد آلية تنسيق أقوى بين الحكومات ومنظمات المعونة أن يخفّف الازدواجية وعدم الكفاءة، وليس هذا فحسب، بل سيضمن أيضاً أن يكون الدعم قائماً على الاحتياجات لا على المشاريع. وتتمثل أولوية التنمية في إنشاء أنظمة وطنية مترابطة ومسؤولة وقائمة على الحقوق، تلبي كافة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للعائدين.

الشبكات غير الرسمية كقنوات إحالة افتراضية

- **تحل الشبكات غير الرسمية محل الأنظمة الرسمية: فالأخبار المتداولة بين الناس والروابط العائلية لا تزال القنوات الأساسية للوصول إلى الفرص.**

حيثما تعجز الأنظمة الرسمية، تسدّ الأنظمة غير الرسمية الفجوة؛ وبالتالي، تشكّل الشبكات غير الرسمية، بالإضافة إلى مساهمتها في سدّ فجوات المعلومات، أنظمة إحالة بديلة عندما يكون الوصول إلى المسارات المؤسسية الرسمية عسيراً. ويعمل أفراد الأسرة والأصدقاء والمهاجرون والعائدون أنفسهم كسلاسل إحالة ذاتية التنظيم، فيتناقلون المعلومات عن أماكن الحصول على المساعدة أو التدريب أو القروض. ويمكن أن تُسهم هذه الطريقة غير الرسمية في التواصل في سدّ بعض الفجوات قصيرة الأجل، ولكنها تميل إلى استحداث حالة من عدم المساواة، إذ يحصل أصحاب الشبكات القوية من المعارف على المساعدة والدعم بشكل متكرر، بينما يبقى الأفراد المعزولون والموصومون مُستبعدين. على سبيل المثال، في بنغلاديش وبعض المقاطعات في باكستان، وكذلك في العراق، تُعدّ هذه الشبكات الشخصية بديلاً فعالاً عن الشبكات الرسمية.

الأبعاد الاجتماعية والنفسية الاجتماعية

بعد دراسة كيفية تعامل العائدين مع الأنظمة المؤسسية وحصولهم على المساعدة الرسمية، يركّز هذا القسم على البُعدين الاجتماعي والنفسي الاجتماعي. فلا تقتصر إعادة الإدماج على الجانب الاقتصادي فحسب، مع أن هذا الجانب يؤدي دوراً حاسماً في حياة العائدين بعد عودتهم، ويضمن لهم حياة مستقرة. كما يتطرق هذا القسم إلى مسائل الانتماء والكرامة والقدرة على إعادة بناء الروابط الاجتماعية. ففي البلدان الثلاثة، يصف العائدون تجاربهم في العودة إلى الوطن بأنها عملية تفاوض بين قبول العائلة، ونظرة المجتمع، وصعوبة البدء من جديد بعد الهجرة. وهنا، تبرز أربعة أبعاد بالغة الأهمية في تحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي والنفسي الاجتماعي.

الوصم والنظرة المليئة باتهامات الفشل

- **الوصم الاجتماعي ونظرة الفشل: غالباً ما يُوصم العائدون الذين لم يتمكنوا من تسوية أوضاعهم قانونياً أو الذين عادوا من دون مدخرات بالفشل. وفي بعض السياقات، يكون هذا الوصم أقوى بالنسبة للنساء اللواتي يواجهن التمييز الجندري والإقصاء الاجتماعي على السواء.**

غالباً ما يواجه العائدون الذين يعودون خاليي الوفاض، أو بعد رحلة هجرة غير ناجحة، أحكاماً مسبقة من مجتمعاتهم المحلية. وفي جميع السياقات، كان من الواضح أن أولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على وضع قانوني في الخارج أو الذين خسروا مدخراتهم خلال الرحلة يُوصمون عادةً بالفاشلين، وهذه الوصمة شديدة الوطأة بشكل خاص على المهاجرات. ففي بنغلاديش، لا تزال الوصمة الاجتماعية تشكل عائقاً رئيسياً، لا سيما بالنسبة إلى المرأة؛ إذ تواجه المرأة العائدة العزلة، وتتقاضى أجراً أقل بكثير من الرجل، كما تتجنب بعض النساء العودة إلى قراهن تماماً بسبب الاستقبال العدائي، مفضلات البقاء في المدن. ومن بين المواضيع المشتركة أهمية التوقعات الاجتماعية، وإمكانية أن تؤثّر على فرص إعادة الإدماج أكثر من تأثيرها على الخسائر الاقتصادية.

قبول المجتمع والشبكات الاجتماعية

- **يُعد قبول المجتمع للعائد أمراً بالغ الأهمية: إذ يمكن للأسر والمجتمعات أن تشكّل إما شبكات أمان وإما حواجز، مع تسهيل القبول لعملية إعادة الإدماج.**

بينما يُجسّد الوصم الاجتماعي كيفية النظر إلى العائدين وتصنيفهم، يحدّد مدى قبول المجتمع المحلي لهؤلاء العائدين العواقب العملية لهذه التصورات على الدعم اليومي الذي يناله العائد ووصوله إلى الموارد. ويلعب قبول الأسرة والمجتمع دوراً حاسماً في شعور العائدين بأنهم قد عادوا فعلاً إلى ديارهم، أو شعورهم بالاستبعاد الدائم. فالمجتمعات التي توفّر شبكات اجتماعية قوية وإمكانية الوصول إلى الموارد قادرة على توفير الدعم والحماية، في حين تشكّل المجتمعات الضعيفة خطراً على كلٍ من العائدين والمجتمع ككل.[15] وقد تباينت تجارب العائدين في هذا المجال، فبعضهم شعر بالترحيب، بينما واجه آخرون الانتقادات، وكما ذُكر أعلاه، الوصم الاجتماعي. ففي العراق على سبيل المثال، شعر أولئك الذين قضوا فترات طويلة في الخارج بالغربة وكافحوا لإعادة التواصل مع مجتمعاتهم، بينما شعر آخرون بحسن الاستقبال والسعادة بالعودة إلى عائلاتهم. ويمكن تفسير ذلك بشعور الفشل لدى أولئك الذين لم يتمكنوا من تسوية أوضاعهم القانونية في الخارج أو نيل الجنسية، مما يجعل العائدين يشعرون بأنهم في قفص الاتهام وأنهم غير مدعومين من مجتمعاتهم، ويعرقل بالتالي عملية إعادة اندماجهم.

"أسوأ ما في الأمر كان كلام الناس: الأقارب والأصدقاء. كانوا يسألونني "لماذا عدت من أوروبا، من ذلك المكان الرائع. فالناس يدفعون أموالاً طائلة للوصول إلى أوروبا، وأنت تعود من هناك." لكنهم لا يعرفون ما يجري في أوروبا."

- عائد، السليمانية

الرفاه النفسي والاجتماعي

- **تنتشر الأعباء النفسية والاجتماعية على نطاق واسع: مشاعر الندم والذنب والخزي، خاصة بين الأشخاص المرحّلين إلى بلادهم، مما يمكن أن يخلّف تأثيراً طويل الأمد على صحتهم النفسية.**

تشكّل المعاناة النفسية والعاطفية سمةً مشتركةً بين مجموعات العائدين. فمشاعر الذنب والندم والعار، لا سيما بين أولئك الذين اضطروا إلى اقتراض المال للهجرة، أو أولئك الذين أُجبروا على العودة، حدّت من ثقتهم بأنفسهم واندفاعهم للعودة إلى العمل أو الاستفادة من تدريب. وقد عاد العديد منهم محمّلين بهذه المشاعر، وتلقوا الدعم النفسي والاجتماعي، لا سيما من خلال مراكز موارد العمل وهجرة العمال[16]؛ إلا أن هذا الدعم لا يزال، في معظمه، مرتبطاً بمشاريع محددة، وغير متكافئ في تغطيته، ونادراً ما يكون جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الصحة العامة أو الخدمات الاجتماعية طويلة الأجل، على الرغم من أهميته لتحقيق إعادة الإدماج المستدامة.

العوائق أمام السكن والتعليم وحيازة الوثائق الثبوتية

- **السكن والدراسة: يعود المهاجرون الذين باعوا منازلهم، في أغلب الحالات، إلى ظروف سكنية غير مستقرة، فيلجؤون إلى الإقامة مع أقاربهم، مما يزيد من الضغط على العلاقات الأسرية. كما أن إعادة إدماج الأطفال المولودين في الخارج قد تكون صعبة أيضاً.**

يُعدّ الاستقرار السكني مصدر قلق دائم. فيضطر العديد من العائدين إلى بيع منازلهم أو أراضيهم لتمويل رحلات هجرتهم، مما يجبرهم على الاعتماد على عائلاتهم وأقاربهم لدى عودتهم، من أجل تأمين السكن. ومن المشاكل الأخرى التعليم؛ إذ يواجه الآباء صعوبة في تسجيل أبنائهم المولودين أو الذين تلقوا تعليمهم في الخارج ويتحدثون بلغات مختلفة. وقد تجلّى هذا الأمر بوضوح في العراق، مما يعرقل عملية التعلّم، ويدفع بالعائلات أحياناً إلى الهجرة من جديد، خاصةً وأنّ معظمهم لا يستطيعون تحمّل تكاليف المدارس الخاصة لعدم حصولهم على دخل كافٍ. كما أنّ الالتحاق بالمدارس الرسمية قد يكون صعباً للغاية على الأطفال المولودين في الخارج.

ومن العوائق الدائمة الأخرى المشكلة المرتبطة بحيازة الوثائق الثبوتية، كتسجيل المواليد، وفقدان وثائق الهوية، وعدم حيازة الوثائق اللازمة، مما يحدّ من فرص الاستفادة من التعليم والخدمات العامة والحماية الاجتماعية.

وبشكل عام، تُعدّ إعادة الإدماج في المجتمع عملية فردية وجماعية في آنٍ واحد. فلا يستعيد العائدون استقرارهم إلا بتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية معاً، وعندما تنظر إليهم مجتمعاتهم المحلية كأصول ثمينة وليس كأشخاص فاشلين. ومع ذلك، هناك جهود مبذولة حالياً في منطقة طرق الحرير، بدءاً من برامج صندوق الأمم المتحدة الاستئماني متعدد الشركاء في بنغلاديش[17]، ووصولاً إلى حملات التوعية المحلية في العراق وباكستان، وهي تدل على التوجه نحو اعتماد نموذج أكثر شمولية للجميع، يُعالج جميع العوائق التي يواجهها العائدون، من الصحة إلى السكن والتعليم.

التحديات المرتبطة بتقديم الخدمات وقدرات الدول

تبرز، في بنغلاديش والعراق وباكستان، أنماط واضحة تُسلط الضوء على الصعوبات التي يواجهها العائدون خلال إعادة اندماجهم. ومن المشاكل الأبرز والأكثر تكرراً، **التشتت في تقديم الخدمات**. فلكل بلد مشاريع خاصة بالعائدين، غالباً ما تكون ممولة من جهات مانحة أو بقيادة منظمات دولية، إلا أن هذه البرامج تعمل بشكل منفصل لا بالتنسيق مع أنظمة التنمية الوطنية. ولهذا السبب، يتنقل العديد من العائدين بين عروض متفرقة بدلاً من اتباع مسار متكامل، أي: بعض الاستشارات من هنا، ومنحة صغيرة من هناك، ثم انقطاع تام عند انتهاء المشاريع. ولا تقتصر الحال على هذه البلدان فحسب، بل يُقر الاتحاد الأوروبي نفسه أيضاً بهذه المعوقات، ساعياً إلى توحيد الإجراءات في سبيل التغلّب على هذه التحديات.

بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى نمط ثانٍ متصل بهذا الموضوع، وهو محدودية قدرة الدولة على تقديم الخدمات. ففي السياقات الثلاثة كلها، تعتمد إعادة الإدماج بشكل كبير على المشاريع بدلاً من المهام الحكومية المدرجة في الميزانية، خاصة وأنّ الأموال ترد من الشركاء الدوليين. وهذا بدوره يُنتج نظرة قصيرة الأجل، حيث تبدأ المشاريع وتنتهي مع دورات المانحين، مما يعني غياب نظام مستدام. ثالثاً، هناك قيود خاصة بكل سياق تُؤثر بدورها على نتائج إعادة الإدماج. فإعادة الإدماج في العراق مُثقلة بالنزاعات أيضاً، وبمشاكل السكن، وعدم تكافؤ الخدمات الأساسية، كما أن العائدين يُعيدون بناء حياتهم في مناطق كثيرة، بعضها لا تزال البيانات تصنّفه ضمن إطار الظروف القاسية. أما في باكستان، فالقيود أكثر هيكلية، في حين أنّ بنغلاديش أكثر عرضة للصدمات المناخية.

وأخيراً، يُلاحظ اعتماد كبير في البلدان الثلاثة جميعها على الشبكات الاجتماعية، مما يفضح ضعف الأنظمة الرسمية، حيث يمكن للروابط الأسرية والمجتمعية أن تشرّع العديد من الأبواب أمام إعادة الإدماج الاقتصادي والدعم المالي، والإدماج في سوق العمل، والحصول على سكن، وما إلى ذلك، في حين يمكن أن يؤدي غياب هذه الروابط (والوصمة الاجتماعية بالنسبة للبعض) إلى إغلاق هذه الأبواب.

الأفكار الرئيسية

عندما نتأمل المشهد من بعيد، يتضح أن الحواجز اليومية التي يواجهها العائدون ليست عشوائية، بل تتوافق مع ثلاثة أبعاد هيكلية: أداء سوق العمل، والمسارات المؤسسية، والبيئات الاجتماعية، مع تكرّر بعض الضغوطات القليلة المتقاطعة.

- **أداء سوق العمل:** يؤدي ارتفاع معدلات البطالة والمحسوبيات والعمل في القطاع غير النظامي إلى أن تعتمد فرص العمل على العلاقات العائلية أو السياسية. كما أن عدم التطابق المستمر بين المهارات والطلب يعني أن المهارات المكتسبة في الخارج إما غير معترف بها أو أنّ الطلب عليها قليل محلياً. ورغم أنّ عدد الأشخاص الطامحين إلى خوض مجال ريادة الأعمال مرتفع، فالقيود الائتمانية والمالية تعيق ذلك. إضافة إلى ذلك، يضطر العديد من العائدين، بسبب أعباء الديون المرتبطة بالهجرة، إلى قبول أعمال متدنية الجودة وغير مستقرة لمجرد سداد القروض.

- **المسارات المؤسسية:** نتيجة نقص الوعي بالخدمات المتوفرة، يتعذر على الأشخاص المؤهلين إيجاد برامج يمكنهم الاستفادة منها. كما تُثني العقبات البيروقراطية (ضرورة إيجاد كفيل، وتأمين الأوراق، وبطء المتابعة) من يستفيد منها فعلاً عن المتابعة. أما تشتت الدعم بين الوزارات والمنظمات غير الحكومية، فيحوّل هذا الدعم إلى ما يشبه لعبة الحظ. فتحلّ الشبكات غير الرسمية محلّ الأنظمة العامة، مما يعود بالفائدة على أصحاب العلاقات الجيدة، ويُقصي الآخرين. ولعلّ الرسالة الهيكلية الكامنة هنا هي: بدون بنية أساسية فعّالة للإحالة وإدارة/متابعة مشتركة للحالات، لا يمكن للمنح الفردية أن تشكّل نظاماً متكاملاً أبداً.

- **البيئة الاجتماعية:** يؤدي الوصم الاجتماعي وروايات "تجارب الهجرة الفاشلة" إلى انخفاض الثقة بالنفس وصعوبة البحث عن عمل. كما تزداد حدة الحواجز الجندرية، وتضطلع الديناميات الأسرية بدور هام كشبكات أمان ومصدر ضغط في آن واحد. زد على أنّ عدم الاستقرار السكني (نتيجة بيع الممتلكات قبل المغادرة، والعودة إلى منازل مكتظة) وإعادة التحاق الأطفال بالمدارس يزيد من الضغوط النفسية. وهذه كلها ليست أموراً ثانوية، فالقبول الاجتماعي (أو غيابه) يُعدّ عائقاً أساسياً أمام إعادة الإدماج الاقتصادي والمؤسسي.

ما رأيناه حتى الآن هو أن إعادة الإدماج ليست قصة نجاح خطية، بل عملية غير متكافئة تتسم بالتقدم والانتكاسات والمفاوضات المستمرة بين العائدين وعائلاتهم والمؤسسات والمجتمع المحلي الأوسع.

ما الذي يسير جيداً؟ أحرزت البلدان الثلاثة تقدماً في الاعتراف بأنّ إعادة الإدماج هي أكثر من مجرد تحدٍ فردي. وقد تأكّد هذا التحول خلال ورشة عمل عملية بودابست الأخيرة حول هجرة العائدين (التي تناولت كيفية تحويل الوثائق الوزارية لعام 2024 إلى خارطة طريق منقحة بشأن العودة وإعادة الإدماج، وفهم احتياجات بلدان طريق الحرير بشكل أفضل) وعُقدت في إسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر 2025. فأفادت البلدان الثلاثة كلها بتحقيق تقدم ملموس في **إضفاء الطابع الرسمي على عملية إعادة الإدماج من خلال إدراجها ضمن السياسات الوطنية والهياكل المؤسسية**، والانتقال من المساعدات المؤقتة إلى نُهجٍ أكثر شمولية. ففي العراق على سبيل المثال، تعكس بعض النتائج أولوية السياسات الحكومية في مجالات مثل تعزيز نظام الإحالة، وجعله أداة مركزية لخدمات إعادة الإدماج، بما في ذلك الإحالة النفسية والاجتماعية الفورية عند التسجيل، وتوسيع نطاق خدمات الاستقبال في المطارات، بغية رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة. إلى جانب ذلك، تُعدّ مراكز موارد العمل وهجرة العمال في بغداد وأربيل والسليمانية نقاط اتصال مباشرة لدعم العائدين، خاصة وأنها تُقدّم خدمات الاستشارة والإحالة وإعادة الإدماج من داخل المؤسسات الوطنية وكجزء لا يتجزأ من نظام إعادة الإدماج الوطني. وإلى جانب تقديم الاستشارات، تربط هذه المراكز العائدين بمصادر الدعم المالي والمعيشي، بالإضافة إلى دعم ريادة الأعمال، مثل إحالتهم إلى الخدمات الحكومية لحاضنات الأعمال، مما يُبيّن كيف تُسهم هذه المراكز في إدماج العائدين اقتصادياً بدلاً من اكتفائها بتوفير المعلومات. كما يجري العمل على وضع استراتيجية وطنية موحدة وتعزيز التعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. وفي سياقات أخرى، يتضح أنّ الشبكات المجتمعية

لا تزال محركاً قوياً لتحقيق إعادة الإدماج. كما أنّ قبول الشركاء الدوليين والترحيب بتنفيذهم مشاريع في البلدان المعنية يشكّل مؤشراً على رغبة هذه البلدان في تحسين تجربة إعادة إدماج العائدين. وفي البلدان الثلاثة كلها، أكدت ورشة عمل عملية بودابست أن **التعاون مع الشركاء الدوليين يكون أكثر فعالية عندما يعزّز مبدأ السيطرة الوطنية**، لا سيما في مجالات مثل أنظمة البيانات وإدارة الحالات وتفعيل السياسات، عوضاً عن أن يحلّ محل وظائف الدولة. من الناحية العملية، وكما يتضح من المنتج المعرفي لعملية بودابست الذي يستند إليه هذا البحث، يبدو أنّ العوامل التي تنجح في مختلف السياقات متشابهة إلى حدّ بعيد، وهي: نموذج قائم على الإحالة يبدأ قبل العودة وتتسلّمه الدوائر الوطنية بعد مرور 12-6 شهراً؛ تقييم المهارات/ربط الاعتراف بالتعلم المسبق بطلب السوق المحلية، عوضاً عن تنظيم تدريبات على مسائل عمومية؛ تقديم قروض وتوجيه بالنسبة إلى الراغبين في ممارسة عمل حر (لا الاكتفاء بالمساعدة النقدية فقط)؛ وتحديد مكونات مجتمعية تستهدف الوصم، ووصول المرأة، واحتياجات الأسرة (بما في ذلك السكن والتعليم). وفي باكستان، تُظهر مراكز موارد العمل وهجرة العمال كيف يمكن توسيع نطاق هذا النموذج لئلا يشمل بعض المكاتب المركزية فقط: فإلى جانب المراكز القائمة، استثمرت في وسائل الإعلام الجماهيرية والتوعية المجتمعية على مستوى المقاطعات، وعقدت جلسات إعلامية، كما عملت مع منظمات المجتمع المدني المحلية للوصول إلى المهاجرين والعائدين في مجتمعاتهم. وفي مختلف السياقات، عندما يغيب أي من هذه العناصر، تتكرر الأنماط نفسها وتؤدي إلى نتائج غير متكافئة.

ما الذي يمكن تحسينه؟ لا تزال التحديات الرئيسية هيكلية. فالخدمات مشتتة، وغالباً ما تتحكّم بها الجهات المانحة، كما إنها لا تتوافق دائماً مع أطر التنمية الوطنية. وفي هذا الإطار، أكد المشاركون في ورشة عمل عملية بودابست باستمرار أن هذا التشتت لا يعود إلى نقص المبادرات، بل إلى عدم دمج خدمات إعادة الإدماج في الميزانيات الوطنية، وأنظمة الحماية الاجتماعية، وأطر التنسيق بين الوزارات بشكل كافٍ. كما أن قصر دورات المشاريع يعني انتهاء الدعم قبل بلوغ عملية إعادة الإدماج مرحلة الاستقرار. إلى جانب ذلك، نادراً ما يتم الاعتراف بالمهارات المكتسبة في الخارج، مما يؤدي إلى عدم التوافق بين سوق العمل والمهارات المطلوبة. وقد تكرر هذا الأمر بشكل خاص في العراق وباكستان، حيث سلط المسؤولون الضوء على التباين المتزايد بين المهارات المكتسبة في الخارج وأسواق العمل المحلية الضعيفة. ولا تزال وصمة العار تُقوّض عملية إعادة الإدماج الاجتماعي، لا سيما بالنسبة للمهاجرين المرحّلين من بلدان الاغتراب والعائدات. باختصار، تُظهر الأدلة من البلدان الثلاثة كيف تتحوّل هذه التحديات إلى نتائج متفاوتة: فبينما حققت بعض **آليات الدعم على المستوى الفردي** (التدريب على المهارات، والاستشارات النفسية والاجتماعية، ومنح الإعاشة) نتائج إيجابية، غالباً ما تبهتُ هذه المكاسب عندما تكون أنظمة الإحالة ضعيفة، أو تتداخل المسؤوليات المؤسسية، أو **يتم إهمال إعادة الإدماج على المستوى المحلي**. وفي النهاية، ما تُظهره هذه النتائج بسيط: لا يمكن أن تسلك إعادة الإدماج أبداً خطاً مستقيماً، أو أن تكون صيغة واحدة تناسب الجميع، بل هي عملية معقدة؛ ولا يمكن للسياسات والممارسات أن تتوافق مع الواقع الذي يواجهه العائدون إلا عندما يتقبّل المسؤولون هذا الجانب المعقد.

التوصيات والخطوات المقبلة: استناداً إلى نتائج هذه الدراسة والمناقشات التي جرت خلال ورشة عمل عملية بودابست بشأن هجرة العودة في إسطنبول، في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، تتأكد الحاجة إلى ما يلي:

- **أنظمة أقوى للإحالة وإدارة حالات** تبدأ قبل العودة، وتجمع بين الاستقبال في المطار والمتابعة بعد العودة، وتربط خدمات إعادة الإدماج بهياكل الحماية الاجتماعية والتوظيف السائدة، بما في ذلك التحديد النمطي للمواصفات قبل العودة وتقديم الاستشارات وتوفير المعلومات حيثما أمكن ذلك، لتسهيل التخطيط لإعادة إدماج المهاجرين قبل وصولهم بدلاً من أن يكون ذلك عبارة عن رد فعل بعد عودتهم.

- **زيادة الاستثمار في المبادرات المجتمعية والنفسية الاجتماعية التي تقلل من الوصم** وتعزز القبول، وخاصة بالنسبة للنساء والمهاجرين المرحّلين، بما في ذلك من خلال توفير الدعم للمنظمات غير الحكومية المحلية والعاملين في الخطوط الأمامية.

- **مواءمة برامج إعادة الإدماج مع أطر التنمية والميزانية الوطنية**، والحد من الاعتماد على دورات التمويل قصيرة الأجل، وضمان استدامتها على المدى البعيد، لا سيما مع توقع ارتفاع أعداد العائدين. وقد اعتُبرت مواءمة إعادة الإدماج مع استراتيجيات سوق العمل، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسياسات إشراك المغتربين أمراً أساسياً لتجاوز الاستجابات المؤقتة.

- **تحسين تبادل البيانات بين الوكالات ورقمنتها**، مما يتيح التسجيل المشترك والتنميط والمراقبة عبر الوزارات ومقدمي الخدمات، مع احترام مبدأ حماية البيانات والاختصاصات الوطنية.

1 N. Nozarian, N. Graviano, A. J. Wadud, A. Götzelmann, “Towards an Integrated Approach to Reintegration in the Context of Return - Revd 20171025,” IOM, 2017.

2 IOM. 2021. “Fostering and Strengthening Interlinkages Between Sustainable Development and Reintegration Programmes.”

3 ملخص اجتماع الفريق العامل المواضيعي لعملية بودابست المعني بالعودة وإعادة الإدماج، 15 أيار/مايو 2025، بتمويل من وكالة الهجرة السويدية.

4 ملخص ورشة عمل عملية بودابست حول هجرة العودة، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بتمويل من وكالة الهجرة السويدية.

5 نداء العمل الخاص بعملية بودابست لفترة 2025-2030.

6 الإعلان الوزاري الخاص بعملية بودابست لفترة 2024.

7 Farooq and Arif, ‘The Facts of Return Migration in the Wake of COVID-19: A Policy Framework for Reintegration of Pakistani Workers’.

8 Weeraratne, Weerasekera, and Bandara, ‘Comprehensive Mapping and Assessment of Reintegration Measures in South Asian Colombo Process Member States’; World Bank, “Iraq Overview,” 2022; ILO, “Iraq Background,” 2023.

9 Ayan Datta, ‘PR Review I Pakistan Economic Survey 2024 (Part-I)| Population, Labour Force and Employment in Pakistan: Six Takeaways’, 2024.

10 Zafar Masud, ‘From Challenges to Opportunities: The Journey of Persistence, Resilience, and Growth’, 2024.

11 IOM. Towards an Integrated Approach to Reintegration in the Context of Return. 2017.

12 خارطة طريق عملية بودابست للعودة وإعادة الإدماج.

13 Farooq and Arif, ‘The Facts of Return Migration in the Wake of COVID-19: A Policy Framework for Reintegration of Pakistani Workers’.

14 Bangladesh - Recovery and Advancement of Informal Sector Employment Project (English). Washington, D.C. : World Bank Group.

15 IOM, “Reintegration Assistance at the Community Level - Module 3,” in *Reintegration Handbook*, 2019.

16 مراكز موارد العمل وهجرة العمال، الموقع الإلكتروني لعملية بودابست

17 مكتب صندوق الأمم المتحدة الاستئماني متعدد الشركاء، بنغلاديش.